الجغرافيا الاقتصادية للتكامل الإقليمى

التكامل الإقليمى، إذا ما تم بطريقة سليمة، يربط البلدان النامية بالأسواق العالمية

سفينة حاويات بالقرب من ساحل البرازيل.

أويى ديتشمان واندرميت جيل

Uwe Deichmann and Indermit Gill

مع الشكوك التى تحوم حول مستقبل جولة الدوحة، حدثت زيادة كبيرة فى عدد الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية. وقد أحيا ذلك المجادلات الدائرة منذ زمن طويل بين المتخصصين فى الاقتصاد الدولى بين من يؤيدون اتفاقيات التجارة الدولية ومن يفضلون النهج الإقليمية. ولكن هذا الحوار كان من عدة نواح هو الحوار الخطأ خاصة بالنسبة لأصغر وأفقر وأكثر البلدان حرمانا بسبب وضعها الجغرافى مثل تلك الموجودة فى أفريقيا وآسيا الوسطى.

وأحد أسباب ذلك هو أن الفرق بين الاتفاقيات التجارية والآليات العامة للتكامل كثيرا ما يساء فهمه. فالتكامل الإقليمى يشمل حشدا من الخطوات التى تزيد من القدرة على المنافسة بين البلدان المشاركة، وليس مجرد فرص التجارة التفضيلية. وثانيا، فإن هذا الحوار كثيرا ما يعنى ضمنا اختيارا خاطئا بين التكامل الإقليمى مقابل التكامل الكونى. وكلاهما ضرورى لأنهما يدعمان أغراضا مختلفة. فالتكامل الإقليمى يساعد البلدان الصغيرة والنائية على زيادة قدرة العرض فى شبكات الإنتاج الإقليمى. وهذا بدوره، يسمح لهذه البلدان بالوصول إلى الأسواق الكونية.

ولفهم أهمية هذه الفروق بالنسبة للسياسة ، يحلل تقرير البنك الدولى الأخير عن التنمية فى العالم المعونة «إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية» التطورات فى التجارة من خلال أعين الجغرافيا الاقتصادية (انظر الإطار). فالتنمية تصاحبها تحولات قطاعية من الزراعة للصناعة والخدمات. ويحاج تقرير التنمية العالمى بأن البلدان النامية يجب عليها أيضا أن تضطلع بتحولات مكانية– أى تسمح بالتوزيع الجغرافى للأنشطة الاقتصادية فى داخل البلدان وفيما بينها. والتكامل الإقليمى عنصر حيوى فى هذه التحولات. ولكى تكون استراتيجيات التكامل الإقليمى فعالة، فإن الأمر يقتضى تفصيلها بما يتفق مع الجغرافيا الاقتصادية– والأهم، هو الحجم، والموقع، والانفتاح للتفاعل مع الأسواق الكبرى– فى كل جزء من العالم.

إن نظرة على النتائج غير المتوقعة لانخفاض تكاليف النقل خلال القرن العشرين تبين دور الجغرافيا الاقتصادية فى التنمية الدولية. ففى عام ١٩١٠، كانت الصادرات البريطانية منتشرة بشكل متساو تقريبا فى أوروبا، وآسيا، ومناطق أخرى. ولكن بحلول أعوام التسعينيات من القرن الماضى، كان ٦٠ فى المائة من صادرات بريطانيا يذهب لأوروبا و ١١ فى المائة فقط لآسيا. والنظرية الاقتصادية المعيارية لابد أن تتنبأ بأنه مع النقل الأفضل والأرخص، ستتزايد التجارة مع المناطق النائية. وبدلا من ذلك، تزايدت التجارة بين الجيران.

وقد ألقت آراء ثاقبة وردت فى نظرية التجارة الاقتصادية الجغرافية والدولية الجديدة، التى حصل عنها بول كروجمان على جائزة نوبل لعام ٢٠٠٨ فى الاقتصاد، الضوء على هذا اللغز. فقد زادت الموجه الأولى من العولمة فى القرن التاسع عشر التجارة على أساس الميزة النسبية. وتبادلت البلدان ما لم تكن تستطيع إنتاجه بنفسها. وهكذا تبادلت أوروبا الآلات فى مقابل الموز من أمريكا الوسطى، أو مقابل توابل جنوب آسيا. ولكن فى القرن العشرين انخفضت تكاليف النقل لدرجة أنه حتى التجارة فى السلع المتماثلة أو فى قطع الغيار والمكونات أصبح لها معنى اقتصادى. ومن ثم تبادلت البلدان أنواعا مختلفة من البيرة أو أجزاء من السيارات والحواسيب.

تحولات جغرافية

تحسن الأمم صنعا عندما تجرى التحولات طبقا لأبعاد الجغرافيا الاقتصادية: تزايد الكثافة مع نمو المدن، وتناقص المسافات التى يتم قطعها مع هجرة العمال وأصحاب الأعمال إلى أماكن أقرب من المناطق الكثيفة، وتناقص التقسيمات مع تقليل البلدان للحواجز الاقتصادية ودخولها الأسواق العالمية لتستفيد من وفورات الحجم والتجارة فى المنتجات المتخصصة. وينتهى تقرير عن التنمية فى العالم إلى أن التحولات طبقا لهذه الأبعاد الثلاثة– الكثافة والبعد والتقسيم – ضرورية ويجب تشجيعها. ولكن مع هذه التحولات سيأتى نمو غير متوازن. فيعيش الآن مليار شخص فى أحياء قذرة مزدحمة بالسكان، ولكن الهرع نحو المدن مستمر. ويعيش مليار شخص فى أماكن متخلفة فى البلدان النامية، بعيدا عن مزايا العولمة الكبيرة. ويستمر الفقر ومعدل الوفيات مرتفعين فيما بين «المليار نسمة فى قاع العالم» المحبوسين بدون فرصة الوصول للأسواق الكونية، بينما يزداد ازدهار الآخرين ويعيشون حيوات أطول. والقلق حول مصير المليارات الثلاثة هذه المتقاطعة من البشر، هو الذى يدعم الطلب على النمو المتوازن فى المكان.

ولكننا نجد أنه على الرغم من أن النمو الاقتصادى سيكون غير متوازن، فإن التنمية يمكن أن تظل شاملة. وحتى أولئك الناس الذين يبدأون حياتهم بعيدا عن النشاط الاقتصادى الكثيف يمكن أن يستفيدوا من التركيز المتنامى للثروة. ولكى يكون النمو سريع ويشارك فيه الجميع، يتعين على الحكومات أن تعزز التكامل الاقتصادى على كل المستويات الجغرافية باستخدام خلطة مناسبة من الأدوات – مؤسسات تختلف بسبب المكان، وبنية أساسية تربط بين الأماكن وحوافز تستهدف المكان.

وقد سّهل هذا التجارة بين البلدان ذات الهبات الطبيعية المتشابهة والتى تميل لأن تكون مجاورة. وأدى هذا التفاعل بين انخفاض تكاليف النقل والطبيعة المتغيرة للتجارة إلى تركيز الكتلة الاقتصادية فى أسواق العالم القيادية. وتتضمن تجربة القائمين بالتنمية الناجحين دروسا للمناطق النامية اليوم.

ما بعد مركبة السفر المنتظمة التى تجرها الجياد

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، انخفضت تكاليف النقل بدرجة كبيرة بالفعل. ويقدر البعض أنها تبلغ الآن نصف ما كانت عليه فى عام ١٩٧٠. وقد انخفض احتكاك النقل – أى نصيب تكاليف النقل فى إجمالى قيمة السلع المشحونة– قد انخفض حتى أكثر مع زيادة نسبة القيمة للوزن فى التجارة. وبالنسبة لوسائل النقل التى شهدت انخفاضا أقل فى التكلفة والاحتكاك، تحسنت النوعية والسرعة بصورة كبيرة. فاستخدام حاويات الشحن، على سبيل المثال، يلغى عملية إعادة التحميل المكلفة والمستنفذة للوقت، ويتم الآن شحن المزيد والمزيد من السلع جوا.

ولكن هذه التكاليف لم تنخفض بنفس القدر فى كل مكان. إن وفورات الحجم فى النقل، مثل السفن العملاقة التى تحمل الحاويات وتذرع البحار على خطوط مربحة بين شمال شرق آسيا وأمريكا الشمالية، تعنى ضمنا أن التكاليف الأقل ستزيد التجارة، والتى بدورها ستزيد من انخفاض التكاليف. والكثير من بلدان العالم النامى ترك خارج هذه العملية التراكمية والمفيدة لأنها تفتقر إلى الإنتاج الكبير والبنية الأساسية اللازمين لجذب خدمات النقل الأرخص.

تركز التجارة

التجارة فيما بين الصناعات أعلى فى العالم المتقدم، ولكنها تقترب من الصفر فى أفريقيا وآسيا الوسطى والقوقاز وتركيا.

(مؤشر جرويل – لويد للتجارة فيما بين الأقاليم)

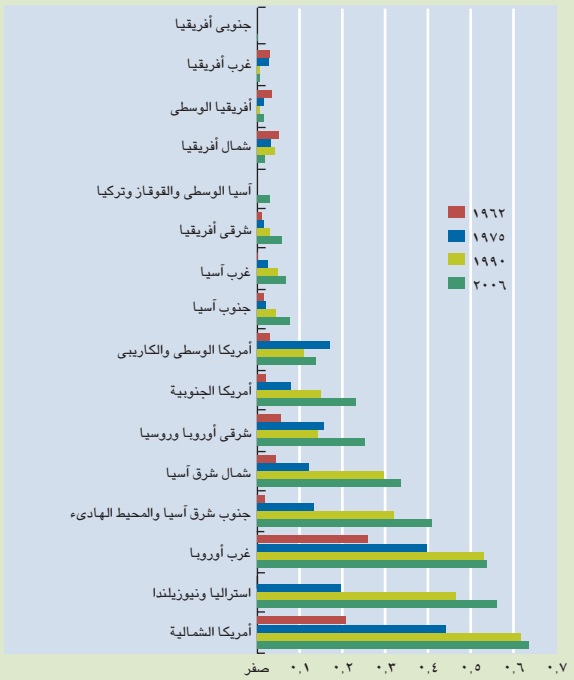

المصدر: برولهارت (٢٠٠٨).

ملاحظة: مؤشر جرويل لويد هو الكسر من التجارة الإجمالية المحسوب ضمن التجارة فيما بين الصناعات. البيانات عن جنوبى أفريقيا، وآسيا الوسطى والقوقاز وتركيا واستراليا ونيوزيلندا غير كاملة أو غير متاحة.

وحيثما انخفضت تكاليف النقل، زادت الشركات حجمها وتخصصها. والدافع الرئيسى والمقرر الأساسى للنمو فى المناطق النامية هو التجارة بين الصناعات، فى الأغلب فى قطع الغيار والمكونات. وهذا النوع من التجارة حساسية لتكاليف النقل من التجارة فى السلع الأساسية والمنتجات النهائية. وفى أكبر أسواق العالم – أمريكيا الشمالية وأوروبا الغربية، وشرق آسيا – تمثل التجارة بين الصناعات حصة عالية ومتزايدة من إجمالى التجارة (انظر الشكل). وقد كانت الشبكات بين المشترين والموردين المتزايدة الاتفاق فى مناطق العالم القيادية، سمة مهمة للعولمة. إن زبائن المنتجات النهائية قد يكونون فى أى مكان، ولكن موردى المدخلات يميلون لأن يكونوا فى مكان قريب. والتخصص المتزايد يولد مزيدا من التجارة، بل يوفر فرصا حتى لبعض الاقتصادات الصغيرة. فعلى سبيل المثال، قد لا تكون كمبوديا قادرة على صنع حواسيب أو سيارات، ولكنها تستطيع إنتاج الكابلات أو الأسلاك التى تستخدم فى خطوط التجميع فى الصين. ومن خلال هذا «التفكيك العمودى» للإنتاج– الذى أصبح ممكنا بسبب انخفاض تكاليف النقل– انتشر النمو والازدهار فى المناطق النامية.

ويمكن تفسير تجربة شرق آسيا الأخيرة بالتخصص عقب انخفاض تكاليف النقل، ولكن الشىء نفسه لم يحدث فى أنحاء أخرى من العالم. وفى أفريقيا خاصة، فإن البلدان فرادى أصغر من أن تولد حجما وقدرة كافيين لجذب استثمار منتج فى صناعات تحويلية كثيفة العمالة – وهى التى ما زالت أهم طريق لبلوغ مستويات بلدان الدخل المتوسط، والفواصل الكبيرة بين البلدان فى هذه المناطق ما زالت قائمة. والحدود فى أفريقيا أقل قابلية للاختراق بكثير عنها فى أوروبا الغربية. وهذه الفواصل تمنع التفاعل المفيد وتجميع الموارد، الذى يسمح لمراكز النمو الإقليمية بالظهور، على سبيل المثال، فى مواقع ساحلية مواتية. وبالتالى فإن امتداد الآثار الفيضية للنمو التى هى محرك أساسى للتنمية فى مناطق العالم القيادية، مفتقد فعليا فى أماكن مثل أفريقيا. ولو كانت سويسرا قد تعرضت للآثار الفيضية التافهة لدول الجوار التى شهدتها جمهورية أفريقيا الوسطى فى ما بين عام ١٩٧٠ و ٢٠٠٠، لفقد إجمالى ناتجها المحلى ٣٣٤ مليار دولار. وكان نمو كمبوديا سيصبح أقل كثيرا لو أنها كانت تقع فى شرق أفريقيا بدلا من شرق آسيا.

يصبحون أصدقاء حميمين

كيف تستطيع البلدان الفقيرة والصغيرة والنائية أن تستفيد من نفس القوى التى حولت شرق آسيا؟ لا يتوافر لأغلب البلدان فرادى فى المناطق المتخلفة، العدد المطلوب من العمال المهرة، والقدرة المالية المحلية، أو القدرة على أن تمد بأسباب الحياة تجمعات من الموردين والخدمات التكميلية. والتكامل الإقليمى هو الوسيلة اللازمة للتغلب على هذه القيود. والهدف هو تقوية قدرة العرض لدى بلدان منطقة ما بتوفير سلع عامة إقليمية والاستفادة من التخصص.

والتكامل الإقليمى يتجاوز كثيرا مجرد توفير فرص التجارة التفضيلية بين الجيران. ذلك أنه يشمل عددا من الخطوات التى يمكن اتخاذها فى الطريق نحو تكامل عالمى كامل، من الاستثمار فى البنية الأساسية الإقليمية إلى تحرير أسواق العمل الإقليمية. ويمكن تحديد ثلاث مبادئ أساسية.

البدء على نطاق صغير. فالتكامل الإقليمى يمكن فى البداية أن يتناول مجالات ضيقة من التعاون تكون فيها التكاليف والمزايا محددة بوضوح. والاتحاد الأوروبى الحالى بدأ كاتفاقية حول الفحم والصلب فى ستة بلدان.

النادى الريفى

يشكل القرب من الأماكن المزدهرة آفاق التنمية..

(فرص الوصول الحقيقية إلى السوق بالنسبة للولايات المتحدة، مؤشر، ٢٠٠٣)

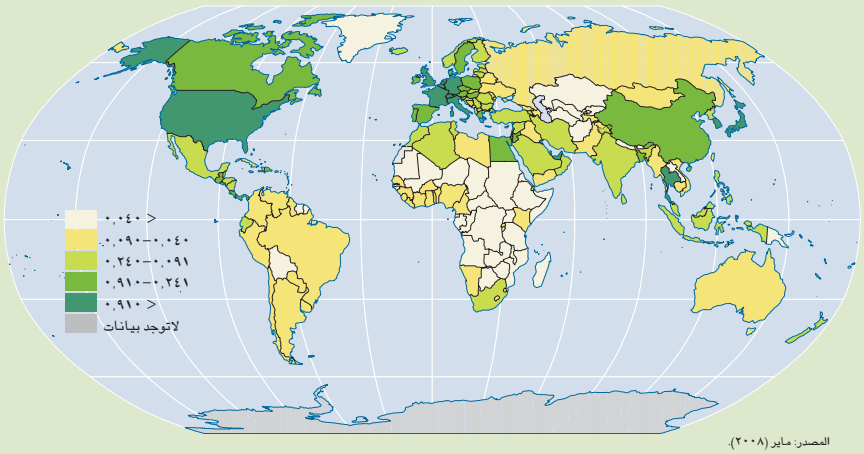

المصدر: ماير (٢٠٠٨).

التفكير بمنظور عالمى. إن التكامل الإقليمى يجب ألا يخلق جزرا. بل يجب أن يساعد البلدان على الوصول إلى أسواق العالم، الأمر الذى لم تستطع تحقيقه بمفردها. قد تكون البلدان الأكبر قادرة على الاختيار بين التكامل العالمى من طرف واحد والتكامل الإقليمى. ولكن البلدان الصغيرة والفقيرة، وغير الساحلية تحتاج لأحد هذين الأمرين لتحقيق الآخر. فعلى سبيل المثال، توفر محاور البنى الأساسية الإقليمية المشتركة – مثل ممرات النقل – للبلدان فرصة الوصول إلى أسواق عالمية لم تكن تستطيع الوصول إليها من قبل.

تعويض الأقل حظا. إن تركيز الأنشطة الاقتصادية، الذى يلى التكامل الإقليمى عندما تتخصص الشركات وتزيد حجم إنتاجها فى أماكن أقل، هو جزء حتمى، وفى الحقيقة جزء مرغوب فيه، فى عملية التنمية. ولكن يعنى أن بعض المناطق ستكسب أكثر من غيرها – فى البداية على الأقل. وعندما يهاجر الناس إلى المناطق القيادية، فهم ينشرون المنافع بإرسال تحويلات لبلدانهم الأصلية. ولكن بالإضافة إلى ذلك، قد تكون خطط التعويض الصريحة مطلوبة لضمان الحصول على الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية الضرورية فى مناطق مختلفة. وستلعب تدفقات المعونة دورا مهما فى تعويض المتخلفين، ولكن الجهود المحلية يجب أن تفعل ذلك أيضا. وقد تبنى اتحاد غرب أفريقيا الاقتصادى والنقدى تعريفة جمركية خارجية مشتركة مع تقاسم الإيرادات فى ٢٠٠٠. وقد جمع– البلدان الأكثر ثراء، وضما كوت ديفوار والسنغال ٦٠ فى المائة من عائدات الجمارك ولكنهما احتفظا بنسبة ١٢ فى المائة فقط.

فائزون بلا حدود

ليست استراتيجيات التكامل الإقليمى الفعال متماثلة فى كل أنحاء العالم. فالجغرافيا تشكل آفاق التنمية وتوحى بأنماط الأدوات المطلوبة. والمشكلة المشتركة هى الانقسام – الحدود الاقتصادية السمكية. وما يحدث الفرق هو الكثافة الاقتصادية داخل المنطقة وبُعدها عن الأسواق العالمية الكبرى (انظر الخريطة).

المناطق القريبة من الأسواق العالمية الكبرى. تواجه البلدان التى تقع فى مناطق قريبة من الأسواق العالمية – مثل أمريكا الوسطى والكاريبى وشمال أفريقيا وشرقى أوروبا – تكاملا نسبيا. وتستطيع المؤسسات المشتركة أن تساعد هذه البلدان على أن تصبح امتدادا لأسواق ضخمة وأكثر تطورا.

المناطق ذات الاقتصادات الكبيرة تقع بعيدا عن الأسواق العالمية. البلدان التى تقع فى مناطق بعيدة جغرافيا عن الأسواق العالمية الأساسية ولكن لديها أسواق محلية كبيرة – مثل الصين، والهند، وجنوب أفريقيا، والبرازيل – جذابة بالنسبة للمستثمرين فى كل مكان. ويمكن للمؤسسات الجيدة والبنية الأساسية الإقليمية أن تساعدها على الوصول إلى هذه الأسواق. والأمثلة على مثل هذه المناطق هى شرق آسيا، وبشكل متزايد جنوب آسيا. ولكن جنوبى أفريقيا وأمريكا الجنوبية تستطيعان أيضا تحقق التكامل عالميا بجعل أسواقها المحلية أكبر وأكثر تخصصا من خلال إقامة مؤسسات وبنية أساسية إقليمية. وبالنسبة للاقتصادات الأصغر، تعد البنية الأساسية الإقليمية مهمة بشكل خاص لتقليل البعد عن الجيران الكبار، واستخدام هؤلاء الجيران كممر للوصول للأسواق العالمية.

مناطق البلدان الصغيرة التى تقع بعيدا عن الأسواق العالمية. إن التكامل الدولى هو الأكثر صعوبة بالنسبة للبلدان التى تقع فى مناطق مقسمة، وبعيدة، وتفتقر للكثافة الاقتصادية لاقتصاد محلى كبير. وهذه المناطق هى ما يسميه كوليير (٢٠٠٧) بلدان «المليار فى القاع» – شرق، ووسط وغرب أفريقيا، وآسيا الوسطى، وجزر المحيط الهادئ. وبالنسبة لهذه المناطق هناك حاجة، للأدوات الثلاث – مؤسسات إقليمية تساعد على مواجهة الحدود المتباعدة، وبنية أساسية إقليمية تربط بين البلدان، وحوافز– مثل فرص الوصول التفضيلى إلى الأسواق العالمية مع قواعد محررة للمنشأ، ومزيد من المعونة لتوفير الخدمة الاجتماعية فى البلدان المتخلفة التى تخلق مهارات قابلة للنقل، وتدعيم متزايد للبنية الأساسية فى البلدان الساحلية لتحسين فرص الوصول إلى السوق. ويمكن أن تكون الحوافز «مشروطة على ضمان أن تبذل كل البلدان جهودا لتقوية التعاون الإقليمى.

إن الفهم الأفضل للجغرافيا الاقتصادية للتنمية يمكن أن يساعد فى استحداث استجابات مُدرَجة لمواجهة تحديات التكامل الدولى. ■

يرأس أوبى ديتشمان فريق التحليل المكانى فى مجموعة أبحاث التنمية، وأندرميت جيل كبير الاقتصاديين فى إقليم أوروبا وآسيا الوسطى فى البنك الدولى.
وقد قاد جيل الفريق الذى أعد تقرير عن التنمية فى العالم لعام ٢٠٠٩.

المراجع:

Brülhart, Marius, 2008, "An Account of Global Intra-Industry Trade, 1962–2006," background paper for WDR 2009; *see http://econ.worldbank.org/wdr*

Collier, Paul, 2007, The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It *(New York: Oxford University Press).*

Krugman, Paul, 2007, "The 'New' Economic Geography: Where Are We?" in Regional Integration in East Asia, *ed. by Masahisa Fujita (New York: Palgrave Macmillan).*

Mayer, Thierry, 2008, "Market Potential and Development," background paper for WDR 2009; see http://econ.worldbank.org/wdr

World Bank, 2008, World Development Report 2009: Reshaping Economic Geography *(Washington).*